مصر التى فى خاطرى

إن رجال الصناعة الذين يعايشون الحقبة الحالية من النهضة الصناعية والاقتصادية التي تحياها مصر في هذه المرحلة لا يستطيعون تجاهل النظرة المحدودة التي كثيراً ما يصادفونها في المؤتمرات والحافل الدولية ، تلك النظرة التي يري فيها أصحابها مصر في صورة الجمال النائم ، القابع علي الساحل الشمالي من القارة الإفريقية حضارة فوق الخمسة آلاف عام وثلث المكتشف من رصيد الآثار العالمي .

إن هذا المفهوم مع محدودية صحته إلا أنه يعبر عن حقيقة مصر الحديثة كما يمثلها الواقع وكما نراها نحن أبناء مصر، فإن مصر في الواقع هي حالة خاصة بكل المقاييس قلما تتشابه معها حالة أخري .

إن مصر الواقعة شمال القارة الإفريقية تعبر في واقع الأمر عن المثل المشرق للمستقبل الواعد لهذه القارة كما يرجوه لها العالم المتحضر .

أما ماهو متداول عن حضارة الخمسة آلاف عام ، ليس في الواقع سوي التاريخ المحدود لاكتشاف الكتابة الفرعونية وهو عمر يقل كثيراً عن الحضارة المصرية القديمة والتي تعود الي خمسة عشر ألف عام من حضارة سبقت العالم أجمع نشأت علي ضفاف نهر النيل العظيم صنعها الإنسان القديم لتكون ميراثاً ثميناً للعالم أجمع .

كما أنه من المعروف أن غير المكتشف والمستخرج من الآثار المصرية والموجودة تحت الأرض المصرية فيقد بثلاثة أضعاف ما هو مكتشف حتي الآن.

كما أن لمصر دوراً لا يمكن تجاهله في تطوير اللغة العربية عبر القرون بفعل إبداعات مثقفيها وكتابها مما كان مصدراً متجدداً لإثراء اللغة العربية عامة واللغة الثقافية والفنية خاصة لصالح كافة المجتمعات المتحدثة باللغة العربية .

وتنفرد مصر بموقعها الجغرافي الذي يقع علي قارتي آسيا وأفريقيا معا، بحيث يستطيع المرء بعبور قناة السويس أن ينتقل من قارة الي أخري قاطعاً مسافة مائة متر لا غير .

وتعتبر قناة السويس بلا خلاف معجزة جديدة أنشأها الإنسان المصري حديثاً لصالح الإنسانية قاطبة دون تفرقة أو تمييز ، ويتأتي الإعجاز في قناة السويس أنها بنيت في عهد لم تكن الكهرباء ولا آلات الاحتراق الداخلي قد اكتشفت بعد ، مستعملاً في ذلك المتاح الوحيد لديه وهو القوة البشرية ، ومن الأدوات ما لا يتعدي معولا في يد ومقطفاً في اليد الأخري .

وكما هو معروف في هندسة الإنشاء من أن الحفر في الرمال في غيبة معدات حديثة ليس أفضل حالاً من الحفر في الماء، وأن قناة السويس في الواقع هي هرم جديد من صنع الإنسان المصري الحديث بناه لخدمة العالم أجمع .

كما أن لمصر دورها الفريد الذي لا ينكر كمصدر لا ينضب معينه في تلبية إحتياجات الدول العربية من المدرسين ، المهندسين، المشرعين القانونيين، المحامين ورجال القضاء ، الأطباء ، والأيدي العاملة المدربة وغير المدربة.

ويغيب عن الكثيرين أن مصر في تاريخها الحديث وفي نهاية الخمسينات كانت تدير سوقاً للأوراق المالية يقع في المرتبة الخامسة علي المستوي العالمي ، وكانت تملك احتياطات ضخمة من الأرصدة الذهبية والمالية تحتفظ بها ببنوك إنجلترا ، مما دعا بنيت

هانسون المحلل الاقتصادي الشهير أن يصرح في أوائل الستينات بأن الاقتصاد المصري علي وشك أن يحقق انطلاقة ينضم بها الي اقتصاد الدول المتألقة وذلك قبل أن يسمع أحد بزمان عن النمور الأسيوية وبرنامجها في الإصلاح الاقتصادي.

إلا أنه في أوائل الثمانينات فإن الصورة اختلفت تماماً عن الوضع السابق بسبب دخول مصر في حروب أنهكت اقتصادها وبددت مواردها وعطلت إيجابياتها وأدخلت شباب الأمة في سرداب طويل معتم أبقي الإيجابيات حبيسة والآمال في المستقبل شتيته ، الأمر الذي دعا أحد المحللين الاقتصاديين أن يصف الاقتصاد المصري في هذه المرحلة بأنه أشبه بالخيط المعقد المتشابك الذي يصعب فض اشتباكه لتعارض الحلول الاقتصادية مع الأبعاد السياسية والاجتماعية دون الدخول في موقف قابل للانفجار .

وفي مواجهة التغيرات العالمية الحديثة ظهرت في مصر مدرستان للفكر الاقتصادي لهما وزنهما أيدهما قطاع كبير من المجتمع ضم فئات سياسية من صانعي القرار ، رجال دولة، اقتصاديين، كتاب ، مثقفين ، هيئات غير حكومية ورجال أعمال .

تبنت المدرسة الأولي الفكر المتبني للنظرة الداخلية التي ترمي للتطوير البطيء ، يعزوها في ذلك النظرة ذات البعد الإجتماعي ومراعاة الحجم الضخم لنشاط القطاع العام في الخطة القومية والتحفظ من مخاطر التغيير السريع .

أما المدرسة الثانية فتبنت الخط المتحرر من الإصلاح الاقتصادي الراغبة في إطلاق اقتصاديات السوق الحرة منهجاً لها.

وكان للرئيس مبارك رؤيته التاريخية حيث كان قراره السياسي الشجاع بتوجيه الدفة الاقتصادية ناحية الاقتصاد المتكامل ووضع برنامج لإعادة الهيكلة الاقتصادية بما يؤهل

مصر للتعامل مع المتغيرات العالمية مدخلاً للقرن الواحد والعشرين وهو الأمر الذي نقل مصر اقتصاديا لما نحياه الآن.

ولاشك أن ما نشهده اليوم بعد أن عبرنا من بوابة الانفتاح علي العالم وإطلاق ملكات الشعب الخلاقة بمختلف فئاته وتوجهاته لتستثمر في جميع المجالات فإننا نجد الخريطة الاقتصادية تبشر باللحاق بما فاتنا.

والأمر ليس بخاف أن سياسة الدولة في إطلاق خطة شاملة للإصلاح علي إختلاف محاورها وعلي وجه الخصوص الإصلاح الضريبي والإصلاح الديمقراطي وإطلاق الحريات والإصلاح التشريعي والإصلاح التعليمي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح الهيكلي لكوادر الدولة والتصدي للفساد والبيروقراطية مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار، كل ذلك من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادي ويطلق المؤشرات الاقتصادية بصورة تصاعدية متنامية وصولاً للدولة المتقدمة التي ننشدها.

وإذا كان ترتيب الأولويات قد وضع التقدم الاقتصادي في أول المنظومة ، فهو بهذا لم يخطئ إذ أن التقدم الاقتصادي هو مطلب كل دولة ، وهو ما يجعل لسياستها وزنها في المحافل الدولية .